الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵍⵍⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⵔⴽⴰⵣ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

التدابير ذات الأولوية لسنة 2023

فبراير 2023

التدابير ذات الأولوية لسنة 2023

قدمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2021 مخططها الاستراتيجي برسم 2021-2023 بُغية تحقيق هدف رئيسي وهو جعل **سوق الرساميل في خدمة تمويل الانتعاش الاقتصادي**.

وترتقب الهيئة المغربية لسوق الرساميل من خلال هذا المخطط الاستراتيجي الثاني تفعيل إجراءات مصاحبة قوية من شأنها إطلاق دينامية الانتعاش. ويستند هذه المخطط على أربعة مرتكزات أساسية، وهي:

- **تيسير الولوج للتمويل عبر سوق الرساميل**
- **تبني إطار تنظيمي يتلاءم وضروريات الابتكار**
- **تعزيز فعالية المنظومة الجديدة للرقابة من أجل حماية الادخار**
- **تسريع وثيرة تحديث الهيئة انسجاما مع مخططها للتحول الرقمي**

كما قامت الهيئة سنة 2021 باستحداث النشرة السنوية لتدابيرها ذات الأولوية، والتي تمكنها من أخذ تطورات محيطها وكذا الإنجازات المحققة بعين الاعتبار. وتماشيا مع مخططها الاستراتيجي، فإن هذه الأولويات السنوية تكون موضوع نقاش بين الهيئة وفاعلي السوق من أجل استجابة أفضل لتطلعات منظومة أسواق المال.

وفي ظل انتعاش اقتصادي، ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، ستتمحور تدابير الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 حول خمسة محاور:

العمل من أجل سوق رساميل أكثر نجاعة وشمولية واستدامة
تنشيط قطاع التدبير الجماعي للأصول من أجل تعبئة الادخار
مرافقة الأسواق والفاعلين الجدد
تعزيز مقاربة المراقبة القائمة على المخاطر
مواصلة التحول الرقمي وتعزيز القدرات

أبرز أحداث سنة 2022

1- تشجيع تمويل المقاولات عبر سوق الرساميل في ظل الانتعاش الاقتصادي

شاركت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في العمليات الهادفة إلى تسهيل ولوج المقولات الصغرى والمتوسطة لسوق الرساميل من خلال **تفعيل عرض المقاولات الصغرى والمتوسطة** الذي تم إطلاقه أواخر سنة 2021، والذي استفادت منه بالفعل مقاولة أولى.

كما ساهمت الهيئة كذلك في **التطوير المستمر لسوق الدين الخاص** من خلال فتح هذه السوق أمام فاعلين جدد، ويتعلق الأمر هنا بالجماعات الترابية.

وعلاوة على ذلك، عملت الهيئة على **تعزيز دور التدبير الجماعي الأصول في تمويل الاقتصاد،** لا سيما عبر متابعة أشغال تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وإطلاق مشروع تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، ومن خلال التفعيل الجاري لصناديق الديون التي نص عليها القانون المتعلق بالتسنيد، والذي تم نشر قراره التطبيقي خلال السنة.

كما ساهمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في وضع إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومرن وقابل للتطور من شأنه أن يشجع تمويل المقاولات عبر السوق، لا سيما من خلال:

- تعديل **الدورية حول العمليات والمعلومات المالية،** وهو التعديل الذي ينص بالخصوص على توسيع نطاق مفهوم المستثمر المؤهل ليشمل الشركات التابعة للأشخاص الذين يستوفون الشروط التي تخول، بناء على طلب، الاستفادة من صفة المستثمر المؤهل، وليشمل كذلك صندوقي ضمان الودائع البنكية؛
- استكمال **دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل حول المرشدين في الاستثمار المالي،** والتي تسمح بتأطير نشاط إرشاد المستثمرين والمصدرين من خلال قواعد التسجيل والممارسات المهنية والقواعد الأخلاقية؛
- مصاحبة تفعيل آخر **تعديل للقانون المتعلق بشركات المساهمة** فيما يخص إجراءات تعزيز حكامة المصدرين وحماية المستثمرين.

2- تشجيع إحداث أدوات مبتكرة

تشجيعا منها على الابتكار، أجرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل عدة إجراءات سنة 2022 لإثراء عرض الأدوات المالية المتاحة في السوق، لا سيما:

- استكمال الآلية التنظيمية المنظمة **للتمويل التعاوني**؛
- توسيع نطاق عرض **التمويل التشاركي**، لا سيما من خلال اعتماد قرارات وزارية تتعلق بشهادات صكوك الاستثمار والتمويل وتقديم مشروع مؤشر بورصة مطابق للشريعة أمام أنظار المجلس العلمي الأعلى؛
- مصاحبة **تطوير الفينتيك** عبر اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، وذلك من خلال:
  - إطلاق عملية إثبات المفهوم (Proof Of Concept) حول تقنية الكتل المتسلسلة (Blockchain) بالتعاون الوثيق مع بعض الفاعلين في السوق، والتي تهم إصدار سندات قرض عبر توظيف خاص، ممثلة بذلك أول عملية "إصدار سندات" تُطلق في المغرب على منصة كتل متسلسلة؛
  - التأطير القانوني للأصول الرقمية من خلال تتبع مجموعة عمل وطنية حول الأصول الرقمية؛
  - إطلاق بوابة فينتيك على الموقع الالكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل للسماح لحاملي المشاريع بالتفاعل مع الهيئة بخصوص مشاريعهم وكذا الإطار القانوني والتنظيمي المطبق عليهم.

3- مواصلة العمليات المتعلقة بالمالية المستدامة

واصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها المتعلق بتنمية المالية المستدامة من خلال سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع فاعلي السوق، لا سيما المصدرين والمتدخلين في السوق، على اعتماد جوانب الاستدامة في ممارساتهم.

ووقعت كذلك الهيئة على اتفاقيات شراكة (FSD Africa, IFC) وأجرت عمليات توعوية حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحكاماتية، وقامت بتفعيل أداة لتقييم امتثال التقارير البيئية والاجتماعية والحكاماتية للمقتضيات القانونية وكذا جودتها.

بالإضافة إلى ذلك، نظمت كل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء اجتماعا للموقعين على تعهد مراكش الذي تم إطلاقه خلال مؤتمر الأطراف 22 (COP22). وقد شكل هذا الاجتماع فرصة سانحة للتذكير بإنجازات هذه المبادرة، ولبدء التفكير حول خطة عمل جديدة ولضم **ستة موقعين** جدد (3 بورصات و3 هيئات تنظيمية لسوق الرساميل).

4- تقريب سوق الرساميل من العموم

تولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل أهمية خاصة لعمليات التربية المالية الموجهة إلى العموم، لا سيما لفائدة الأشخاص الذاتيين.

وفي هذا الإطار، أطلقت الهيئة استراتيجيتها التواصلية الموجهة لفائدة العموم وحسّنت من نطاق أنشطتها الموجهة للعموم من خلال تعبئة آليات تواصلية جديدة (حملة إذاعية واحدة، وأربع كبسولات وفيديوهات تربوية).

5- معالجة المخاطر الناشئة من خلال نشر الممارسات الجيدة والارتكاز على الرقمنة

تعتبر عملية تعزيز المقاربة الجديدة للرقابة من أجل حماية الادخار مرتكزا من مرتكزات المخطط الاستراتيجي برسم الفترة 2021-2023. وقد شهدت السنتان الأخيرتان تكثيفا في عمليات المراقبة وارتفاعا في معدل التغطية[1] الذي بلغ **نسبة 97 في المائة سنة 2022** مقابل نسبة **50 في المائة سنة 2021**. كما تميزت الفترة 2021-2022 بإنجاز **35 عملية تفتيش**، بارتفاع قدره **94 في المائة** مقارنة مع الفترة 2019-2020.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتحيين دوريتها المتعلقة بالتزامات اليقظة وبتعزيز إجراءاتها لتحسيس ومرافقة الفاعلين في السوق. وتركز الهيئة عمليات مراقبتها حاليا على أساس خرائطية للمخاطر تم إعدادها سنة 2021، وعلى التقييم الوطني للمخاطر، وذلك من أجل ضمان نجاعة آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يعتمدها المتدخلون في السوق وتقيدها بالإطار المرجعي لكل من مجموعة العمل المالي (GAFI) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN).

أخيرا، وبخصوص مكافحة الرشوة، أجرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بتعاون وثيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أنشطة توعوية لفائدة فاعلي السوق، وقامت بنشر دليل لمكافحة الرشوة موجه لمهنيي القطاع، وذلك بشراكة مع الهيئة المذكورة والهيئات التنظيمية الأخرى (بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي).

1 عدد الفاعلين الذين تمت مراقبتهم/ العدد الإجمالي للفاعلين

أولويات سنة 2023

1- العمل من أجل سوق رساميل مستدام، شامل وأكثر نجاعة

- **إثراء الإطار المرجعي وتحسين الممارسات في مجال المالية المستدامة**

وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها لمواءمة سوق الرساميل مع أهداف التنمية المستدامة، لا زالت الهيئة المغربية لسوق الرساميل معبأة من أجل:

- إعداد حصيلة مطابقة وجودة ممارسات رفع تقارير المصدرين البيئية والاجتماعية والحكاماتية ونشرها. وسيمكن هذا التقييم من صياغة التوصيات واقتراح الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تحسين الممارسات المذكورة؛
- نشر دلائل موضوعاتية جديدة تهدف إلى توسيع نطاق الإطار المرجعي ليشمل فاعلي سوق آخرين، لا سيما المستثمرين والمهنيين المدعوين للعمل في هذا القطاع من السوق؛
- الالتزام المتواصل في أشغال هيئات التعاون الإقليمية والدولية التي تعمل من أجل النهوض بالممارسات والمعايير الجيدة، مثل فريق العمل المعني بالاستدامة التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومجموعة العمل المعنية بالاستدامة التابعة للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، وتعهد مراكش.

- **مواصلة الأشغال الرامية إلى تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى سوق الرساميل**

استكمالا للتدابير التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة من أجل تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر سوق الرساميل، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل مواصلة إسهامها في وضع آليات دعم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة مثل حلول الضمانة والآليات التجميعية، لا سيما من خلال صناديق مخصصة لهذه المقاولات.

وفي نفس السياق، ستقترح الهيئة إجراءات تروم تحفيز طلب المستثمرين المؤسساتيين لسندات المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- **تفعيل الإطار التنظيمي الجديد لإقراض السندات**

عقب تعديل القانون المتعلق بإقراض السندات والذي جاء بعدة مقتضيات جديدة مثل توسيع قائمة الأشخاص والأدوات المالية المؤهلين، وتدبير منصة إقراض واقتراض السندات، واعتماد نماذج جديدة للاتفاقيات، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستنكب، بمعية وزارة الاقتصاد والمالية والجمعيات المهنية، على استكمال كافة النصوص التطبيقية التي تسمح بالتفعيل الفعلي لهذه الإجراءات الجديدة.

- **المساهمة في تحسين إطار سوق الدين**

بُغية تحسين نجاعة سوق الدين، وبشراكة مع الأطراف المعنية (وزارة الاقتصاد والمالية، وبنك المغرب، والمهنيين)، ستتم مواصلة عدة مشاريع مهيكلة سنة 2023 أو إطلاق أخرى جديدة. ويتعلق الأمر ب:

- المساهمة في أشغال تحسين قواعد إعداد منحنى النسب المرجعية وكذا جعلها أكثر موثوقية؛
- التشجيع على اللجوء إلى نظام تصنيف، لا سيما من خلال تقديم آلية لتأطير هذا النشاط وكذا مصاحبة إنشاء وكالات تصنيف محلية أو إقليمية؛
- تحسين شفافية السوق الثانوية للدين عبر إحداث منصة و/أو إعداد تقارير تتعلق كليهما بالمعاملات المنجزة على مستوى هذه السوق.

ومن جهة أخرى، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل عملها من أجل تنمية سوق الدين الخاص، لا سيما من خلال مواصلة فتح هذه السوق أمام فئات جديدة من المصدرين. وبالتالي، ستقترح الهيئة على وجه الخصوص وضع إطار يخول للهيئات الأخرى، باستثناء شركات المساهمة، اللجوء إلى التمويل عبر سوق الرساميل.

وتعتزم الهيئة أيضا مرافقة اعتماد منظومة سوق الرساميل لعقود إصدار موحدة تستجيب للممارسات الجيدة في هذا المجال.

2- تنشيط قطاع التدبير الجماعي للأصول من أجل تعبئة الادخار

- **استكمال الإطار الجديد المنظم لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة**

يجري حاليا وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني والتنظيمي الجديد المنظم لتدبير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وسيمكن هذا القانون الجديد من تقديم فئات جديدة من الصناديق كهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المسعرة أو الصناديق المتداولة في البورصة (Exchange Traded Funds) أو هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة "التشاركية" وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة "العملات الصعبة"، محسنا بذلك قدرة القطاع على جذب مستثمرين جدد. كما سيتم تقديم هيئات توظيف جماعي للقيم المنقولة ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المؤسساتيين الذين سيستفيدون من مرونة أكبر فيما يخص تخصيص أصولهم.

كما سيمكن هذا الإطار الجديد من زيادة قدرة القطاع على المرونة من خلال تعزيز موارد فاعلي السوق، ومن توسيع مجال استثمار هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ليشمل الأدوات المالية الآجلة والتوظيفات المالية في شركات التوظيف العقاري (pierre papier)، وكذا من تقوية آلية تدبير مخاطر هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من خلال اللجوء إلى المشتقات المالية وآليات تدبير خطر السيولة.

وستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تحيين دوريتها المتعلقة بتدبير الأصول وكذا مرافقة فاعلي القطاع عند تطبيقهم للمقتضيات التنظيمية الجديدة.

- **تفعيل صناديق الدين**

أتم القرار الوزاري الذي نشر بالجريدة الرسمية سنة 2022، والمؤطر لعمليات منح التمويل عبر صناديق التسنيد، الإطار التنظيمي المنظم لعمليات التسنيد بالمغرب.

وعقب اعتماد هذا القرار، ووعيا منها بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه "صناديق الدين" كوسيلة تمويل بديل لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستقوم خلال سنة 2023 بتوضيح الإطار التشغيلي لهذه الصناديق الجديدة.

- **مرافقة هيئات التمويل والاستثمار (هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري)**

في إطار مواصلة الإجراءات المتخذة خلال السنوات السابقة من أجل تحسين مساهمة صناديق الاستثمار في تمويل الاقتصاد وكذا توسيع عرض الأدوات المالية لفائدة المستثمرين على المدى الطويل، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستواصل سنة 2023 الأشغال الهادفة إلى تعديل الإطار القانوني لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية. وتتماشى المرونة التي جاء بها القانون الجديد مع الجهود التي تروم تبسيط وتسهيل إجراءات منح التراخيص التي تمنحها الهيئة التنظيمية. كما ستتعاون الهيئة سنة 2023 مع الجمعية المغربية للمستثمرين في رأس المال من أجل إطلاق إجراءات تواصلية وتوعوية مشتركة.

وأبان نشاط تدبير هيئات التوظيف الجماعي العقاري عن حيوية قوية سنة 2022. وسترافق الهيئة المغربية لسوق الرساميل هذه السنة مسيري الهيئات في تطوير عرض موجه للعموم، وكذا معايرة الممارسات المهنية.

- **مواصلة تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالتمويل التشاركي**

عقب اعتماد القرارين المتعلقين بشهادتي صكوك الاستثمار والتمويل سنة 2022، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بنشر دلائل مهنية وكذا تنظيم جلسات حوارية ونقاشية مع أبرز الأطراف الفاعلة من أجل إعداد أول الإصدارات لشهادات الصكوك من قبل الفاعلين الخواص. وستلبي هذه العمليات في نفس الوقت كلا من حاجيات تمويل البنوك التشاركية وحاجيات الأصول المؤهلة لتوظيفات تأمينات التكافل.

وستشكل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة "التشاركية" محورا جديدا للتمويل التشاركي في ضوء تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. وسيتعلق الأمر بتحديد كيفيات تشغيل هذه الأدوات وترخيصها ومراقبتها، وكذا عرضها أمام أنظار المجلس العلمي الأعلى من أجل إبداء رأيه في الموضوع. وسيتم إجراء هذا المحور الثاني بالتوازي مع مرافقة بورصة الدار البيضاء من أجل إحداث مؤشر بورصة تشاركي.

3- مرافقة الأسواق والفاعلين الجدد

- **مرافقة تفعيل نشاط المرشدين في الاستثمار المالي**

تمهيدا لاعتماد دوريتها المتعلقة بالمرشدين في الاستثمار المالي، شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تحسيس الفاعلين المحتملين لهذا النشاط من أجل تحضيرهم للتقيد بقواعد الدورية المذكورة.

وهكذا، ستقوم الهيئة سنة 2023 بتسجيل أول المرشدين في الاستثمار المالي، وستحرص على التنفيذ الفعلي لمقتضيات الرقابة على هذه المهنة وفقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها.

كما سترافق الهيئة تطوير هذه المهنة بشراكة مع الجمعية المهنية للمرشدين في الاستثمار المالي التي سيتم إحداثها فور الإطلاق الفعلي لهذا النشاط.

- **مرافقة انطلاق نشاط التمويل التعاوني**

تم استكمال الإطار التنظيمي المنظم للتمويل التعاوني بينما توجد نصوصه التطبيقية الأخيرة في طور الاعتماد. فبعد إحداث آلية الترخيص، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 بدراسة أول طلبات ترخيص شركات التمويل التعاوني، الشيء الذي سيمثل الإطلاق الفعلي لهذا النشاط في المغرب.

وموازاة مع ذلك، يجري التخطيط كذلك لاتخاذ إجراءات لمرافقة الفاعلين، والتي ستكون على شكل دلائل موجهة لفائدة المهنيين والعموم على حد سواء، ودورات تكوينية، الخ.

- **مواصلة تفعيل السوق الآجلة**

شهدت عملية تفعيل السوق الآجلة عدة تطورات سنة 2022، لا سيما المصادقة على الأنظمة العامة للسوق الآجلة وغرفة المقاصة. وسيتم تعزيز الإطار المتعلق بالسوق الآجلة سنة 2023 من خلال:

- استكمال الآلية التنظيمية الضرورية من أجل الإطلاق الفعلي لهذه السوق، لا سيما القواعد الاحترازية المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- إعداد الإطار اللازم لترخيص مختلف فاعلي هذه السوق، خصوصا دفاتر التحملات المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة، وكذا إجراءات الترخيص.

وعلاوة على ذلك، مازالت الهيئة منخرطة في مرافقة التكنولوجيا المالية (FinTech). وتهدف الهيئة إلى الجعل من هذه الأخيرة وسيلة لتنمية سوق الرساميل، خاصة فيما يتعلق بالشمولية المالية، وذلك في ظل إطار آمن. وبالفعل، سيتم تحديد المخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا الجديدة والعمل على تأطيرها قصد حماية المدخرين والسهر على الاستقرار المالي.

4- تعزيز مقاربة المراقبة القائمة على المخاطر

- **مراقبة الأنشطة والمتدخلين الجدد**

سيتم سنة 2023 توسيع نطاق مراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل ليشمل المتدخلين الذين حصلوا على تراخيص جديدة وذلك من أجل التحقق من وضعهم الفعلي للموارد الضرورية لمزاولة أنشطتهم في ظروف آمنة. وستهم عمليات المراقبة الميدانية هذه المسيرين الجدد لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري.

- **مراجعة آلية المراقبة على الوثائق (خرائطية المخاطر، والمراقبة، ومراجعة آلية رفع التقارير)**

سيتم خلال سنة 2023 تحيين مسطرة رفع التقارير من قبل المتدخلين في سوق الرساميل حتى تشمل التوجهات الجديدة للمخاطر التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة وتأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التنظيمية الأخيرة. إضافة إلى ذلك، ستتطلب الأنشطة الجديدة وضع خرائط مخاطر جديدة وإنشاء نقط مراقبة جديدة.

- **تنفيذ إجراءات المراقبة الموجهة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

تمثل عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية رئيسية في خطة عمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، حيث تم القيام سنة 2022 بعدة مهام تفتيشية للرفع من نجاعة آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سوق الرساميل استنادا إلى المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي. وستتميز سنة 2023 بتنفيذ إجراءات المراقبة المنبثقة عن آخر تقييم وطني للمخاطر وعن خرائطية المخاطر التي أعدتها الهيئة، والتي ستهم مواضيعها تطبيق العقوبات المالية المستهدفة والتصريح بالاشتباه.

- **رقمنة أدوات التفتيش**

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 تنفيذها للحل الجديد لرقمنة تدبير عمليات التفتيش. وستمكن هذه الآلية من تحسين إجراءات تدبير عمليات تفتيش مختلف المتدخلين في السوق، ومن تسهيل تبادل المعلومات، وتسريع تنفيذ عمليات التفتيش.

- **تحسين عملية التواصل بشأن عمليات المراقبة**

تهدف عملية نشر أولويات المراقبة إلى إطلاع المتدخلين في سوق الرساميل على بعض مجالات المخاطر التي تم تحديدها من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من أجل تعزيز يقظتهم حول ممارساتهم بالنظر إلى الواجبات المهنية الجاري بها العمل. وعلاوة على مهام المراقبة التي تستهدف الفاعلين الجدد أو الأنشطة الجديدة، سيتم القيام كذلك سنة 2023 بمهام موضوعاتية تخص التدبير الفردي بموجب تفويض، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما ستتم برمجة مواضيع أخرى، خصوصا خطة استمرارية الأعمال وتسويق أدوات البورصة على الانترنت، واحترام القواعد الاحترازية المطبقة على شركات البورصة.

وزيادة على ذلك، ستعرف سنة 2023 استكمال مواثيق المراقبة والتحقيقات التي توضح الطرق العملية لمهام المراقبة والتي تنص على مبادئ حسن التنفيذ التي يجب أن يتحلى بها مأمورو الهيئة، وكذا السلوكيات المتوقعة من المؤسسات التي ستتم مراقبتها. أخيرا، ومن أجل مرافقة الأشخاص والمؤسسات الخاضعين للمراقبة، سيتم نشر دليل حول الحقوق التي يتمتعون بها خلال مسطرة العقوبات، في حال فتح هذه المسطرة إزاءهم.

5- مواصلة التحول الرقمي وتعزيز القدرات

- **مواصلة التحول الرقمي للهيئة**

ستبدأ الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال هذه السنة مخططها الجديد للتحول الرقمي برسم الفترة الممتدة ما بين 2023-2026 والذي يضم مجموعة من المشاريع المهيكلة، من ضمنها تنفيذ التدبير الالكتروني للوثائق، واستكمال رقمنة تدبير عمليات التفتيش وكذا رقمنة عملية إبرام الصفقات العمومية وتنفيذها.

وبفضل هذه الرؤية الرقمية الجديدة وكذا أحدث التقنيات الملائمة لقطاع نشاطها، فإن الهيئة ستقوم بتوسيع نطاق الرقمنة ليشمل كافة المهن، وستعمل على تسريع وثيرة رقمنة عملياتها وتواصلها سواء على مستوى الهيئة أو على مستوى منظومة سوق الرساميل.

- **تنفيذ ذكاء الأعمال وتحليلات البيانات من أجل نجاعة تشغيلية أفضل (منصة لاتخاذ القرارات)**

أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022 ورشا مهيكلا لذكاء الأعمال وتحليلات البيانات قصد التزود بمنصة جديدة لاتخاذ القرارات، والتي تستجيب لإشكاليات التجميع والجودة والأمن المرتبطة بمعالجة حجم كبير من البيانات غير المتجانسة من مصادر مختلفة للسوق (مقاولات السوق، المتدخلون في السوق، المصدرون، الخ).

وفي نفس السياق، سيتم التركيز سنة 2023 على الأنشطة المتعلقة بمراقبة سوق الرساميل والمؤشرات الإحصائية قبل توسيع نطاقها تدريجيا على كافة أنشطة الهيئة.

- **استكمال إعادة تصميم كافة المساطر والعمليات**

ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 باستكمال إحداث وثيقتها المرجعية الداخلية الخاصة بالمساطر والعمليات، وذلك تماشيا مع خرائطيتها الإجمالية الجديدة للإجراءات التي نُشرت سنة 2021. ويروم هذا المشروع إرساء وتسهيل تنفيذ تنظيم ومصاحبة تحول الهيئة الرقمي، مع الاستجابة لمتطلبات مبادئ المراقبة الداخلية.

وستسمح الوثيقة المرجعية بتطوير ذكاء جماعي من شأنه أن يلبي التطلعات المتزايدة لجميع الأطراف الفاعلة للهيئة. كما توفر هذه الوثيقة إمكانية إعادة تقييم العلاقات مع منظومة سوق الرساميل والتواصل مع المدخرين، مع الحفاظ على قدر من المرونة لمواكبة التطورات السريعة لمحيط الهيئة.

- **تعزيز القدرات**

تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 تركيز جهودها على تعزيز قدرات مستخدميها وقدرات الأشخاص العاملين في منظومة سوق الرساميل.

فعلى المستوى الداخلي، ستولي الهيئة أهمية خاصة لهيكلة سياسة التكوين، وذلك من خلال:

- تطوير جامعة الهيئة المغربية لسوق الرساميل التي تعتبر فضاء متميزا للتعلم ولتقاسم ونقل الخبرات الداخلية؛
- إنجاز دورات تكوينية مرتبطة بالرؤية الاستراتيجية للهيئة المغربية لسوق الرساميل حول مواضيع معينة كالتمويل التمويل التشاركي والمالية المستدامة والتمويل التعاوني والسوق الآجلة والفينتيك ومكافحة غسل الأموال.

وستواصل الهيئة جهودها الرامية إلى دعم إجراءات تكوين المهنيين والوسط الأكاديمي (الشراكات، تكوين الصحفيين، تنظيم النسخة الثانية من جائزة الهيئة للبحث بدعم من المجلس العلمي، الخ). كما يُرتقب اتخاذ إجراءين هامين في إطار آلية تأهيل المهنيين.

وفيما يخص تأهيل المهنيين، فمن المرتقب اتخاذ إجراءين اثنين، ويتعلق الأمر ب:

- **تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتربية المالية في إطار الشراكة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب**

ستعرف سنة 2023 التنفيذ الفعلي لإجراءات اتفاقية الشراكة التي وقعت مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، والتي تروم تعزيز قدرات مهنيي الشبكة البنكية في مجال سوق الرساميل من خلال التكوين المستمر للمستثمرين والفاعلين الذين يمكنهم الحصول على التمويل عبر سوق الرساميل وكذا تزويدهم بكتيبات حول التربية المالية.

وتشمل الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها تطوير محتويات تعليمية حول "عرض سوق الرساميل"، وتقديم برامج تكوينية (حضوريا وعن بعد) لفائدة المهنيين الذين يسوقون للأدوات المالية ويقدمون خدمات إرشادية بشأنها، وأخيرا استخدام الشبكة البنكية من أجل تعميم محتويات التربية المالية لدى العموم.

- **تفعيل الشهادة الدولية في إطار تأهيل المهنيين**

ستعرف سنة 2023 الإطلاق الفعلي للشهادة الدولية لفائدة مسيري المحافظ، والتي سيستفيد منها 100 مهني.

وتم إطلاق عملية التحضير للاستفادة من الشهادة الدولية سنة 2020، وهي العملية التي تطلبت إنجاز عدة أعمال للبحث عن شهادات ملائمة، وكذا عدة نقاشات مع هيئة إصدار الشهادة ومهنيي السوق الممثلين لدى اللجنة الاستشارية للتأهيل.

ويتوقف منح الهيئة المغربية لسوق الرساميل لهذا التأهيل على اجتياز اختبارين تم تصميمهما وتنظيمهما من قبل الهيئة المصدرة للشهادة بالتنسيق مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل. وينصب هاذان الاختباران على وحدة دولية وكذا وحدة متعلقة بالقوانين الوطنية.

- **توسيع نطاق برنامج تأهيل المهنيين**

مكنت عملية تأهيل المهنيين التي تم إطلاقها سنة 2019 من تأهيل 295 مهني في متم سنة 2022، يزاولون الوظائف التالية: متداولون في الأدوات المالية، المرشدون الماليون، مسؤولون ما بعد السوق ومراقبون داخليون.

وسيتم سنة 2023 توسيع نطاق التأهيل ليشمل وظائف جديدة، لا سيما الوظائف التي تتم مزاولتها في مقاولات السوق (بورصة الدار البيضاء والوديع المركزي ماروكلير) وشركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي، باستثناء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (هيئات التوظيف الجماعي العقاري وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وصناديق التوظيف الجماعي للتسنيد).

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵀⵉⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX